بيان صحفي

يزدا ترحب بموافقة مجلس الوزراء العراقي على مشروع قانون الجرائم الدولية
26 آب/أغسطس 2026

العراق – ترحب منظمة يزدا بموافقة مجلس الوزراء العراقي، في 24 آب/أغسطس 2026، على مشروع قانون الجرائم الدولية وإحالته إلى مجلس النواب العراقي، بعد مراجعته من قبل مجلس الدولة.

يمثل مشروع القانون خطوة مهمة نحو إرساء إطار قانوني وطني لملاحقة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب في العراق. وفي حال إقراره من قبل مجلس النواب ودخوله حيز التنفيذ، فإنه يمكن أن يوفر أساسًا قانونيًا طال انتظاره لملاحقة مرتكبي الجرائم الدولية الأساسية التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

وعلى مدى سنوات، دافعت يزدا والناجون وعائلات الضحايا ومنظمات المجتمع المدني عن ضرورة وجود إطار قانوني عراقي قادر على عكس طبيعة وخطورة ونطاق الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش ضد المجتمع الأيزيدي والمجتمعات المتضررة الأخرى.

وحتى الآن، جرت في العراق ملاحقة عناصر تنظيم داعش إلى حد كبير بموجب تشريعات مكافحة الإرهاب، إذ إن قانون العقوبات العراقي لا يجرّم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب بوصفها جرائم مستقلة. ولذلك، ركزت هذه الإجراءات عمومًا على الجرائم المرتبطة بالإرهاب، بدلًا من إثبات المسؤولية الجنائية الفردية عن الجرائم الدولية المحددة التي ارتُكبت بحق الأيزيديين والمجتمعات المتضررة الأخرى.

وقد أوجدت عمليات النقل الأخيرة لمحتجزي تنظيم داعش من شمال شرق سوريا إلى العراق فرصة جديدة لمعالجة هذه الفجوة في المساءلة، وضمان ملاحقة المشتبه بارتكابهم جرائم دولية أساسية عن جميع الأفعال والجرائم المنسوبة إليهم. وهذا ما يجعل إقرار إطار قانوني وطني مناسب أمرًا أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى.

وفي ظل غياب إطار وطني من هذا النوع، أدت الإجراءات القضائية في دول ثالثة دورًا بالغ الأهمية في تعزيز المساءلة. فقد أسفرت القضايا المعروضة أمام المحاكم الأوروبية عن ملاحقات وإدانات بجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، كما أتاحت، بصورة مهمة، لبعض الناجين فرصًا للمشاركة بصورة فعلية في الإجراءات المتعلقة بالجرائم المرتكبة بحقهم.

وقد أثبتت هذه القضايا إمكانية ملاحقة فظائع تنظيم داعش بنجاح بوصفها جرائم دولية أساسية، وأسهمت في ترسيخ سجل قضائي بشأن الإبادة الجماعية للأيزيديين. غير أن الملاحقات القضائية في دول ثالثة لا يمكنها أن تطال سوى عدد محدود من الجناة، كما تعتمد على عوامل من بينها الاختصاص القضائي، ومكان وجود المشتبه بهم، وتوافر الأدلة. ومن ثم، فإن إنشاء إطار فعال في العراق أمر أساسي لإيجاد مسار أكثر شمولًا واستدامة نحو العدالة.

وفي عام 2022، نشرت يزدا وائتلاف التعويضات العادلة (C4JR) ورقة موقف بشأن آلية لمساءلة تنظيم داعش في العراق. وقد أُعدت الورقة من خلال مناقشات موسعة بين أعضاء ائتلاف التعويضات العادلة، واستندت إلى آراء الناجين، والقانون العراقي والدولي، والدروس المستفادة من عمليات المساءلة السابقة. وطرحت الورقة توصيات بشأن آلية تتمحور حول الناجين وقادرة على التصدي لجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي ارتكبها تنظيم داعش. وشددت على ضرورة إشراك الناجين بصورة هادفة، واحترام حقوقهم واحتياجاتهم طوال الإجراءات الجنائية.

وتُعد موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون الجرائم الدولية خطوة مهمة نحو معالجة فجوة المساءلة القائمة منذ فترة طويلة. وقد أُحيل مشروع القانون الآن إلى مجلس النواب العراقي، حيث سيدخل في المسار التشريعي البرلماني. وستُجرى

مناقشته والقراءات المطلوبة له وفقًا للإجراءات المعمول بها. وحتى تاريخ نشر هذا البيان، لم يُعلن رسميًا عن موعد القراءة الأولى.

ومع نظر مجلس النواب في مشروع القانون، تدعو يزدا المشرعين إلى ضمان أن تلبي الصيغة النهائية للتشريع احتياجات الناجين والضحايا، وأن توفر أساسًا فعالًا للمساءلة.

وعلى وجه الخصوص، تدعو يزدا مجلس النواب والسلطات العراقية المعنية إلى:

1. **ضمان مشاركة هادفة للناجين والمجتمع المدني.**
ينبغي أن تتاح للناجين وعائلات الضحايا ومنظمات المجتمع المدني والخبراء العراقيين والدوليين فرص حقيقية للإسهام بخبراتهم وتوصياتهم خلال العملية البرلمانية.
2. **إدماج ضمانات تتمحور حول الناجين في الإطار القانوني.**
ينبغي أن يحمي القانون، وآليات تنفيذه، سلامة الناجين والضحايا وكرامتهم وخصوصيتهم وصحتهم الجسدية والنفسية بما في ذلك الناجون من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والأطفال المتضررون من جرائم تنظيم داعش.
3. **ضمان المشاركة الهادفة في الإجراءات الجنائية.**
ينبغي أن تتاح للناجين والضحايا فرص مناسبة للمشاركة في الإجراءات المتعلقة بالجرائم المرتكبة بحقهم، وأن يُستمع إلى أقوالهم، وأن يتلقوا المعلومات المتعلقة بالإجراءات، وأن يتمكنوا من ممارسة حقوقهم بما يتماشى مع المعايير الدولية.
4. **ضمان الوصول إلى التعويضات وجبر الضرر.**
ينبغي أن يوفر الإطار القانوني سبلًا فعالة للضحايا والناجين للمطالبة بأشكال مناسبة من التعويض وجبر الضرر، وأن يكمّل الآليات العراقية القائمة للتعويض ودعم الناجين.

وقالت ناتيا نافروزوف، المديرة التنفيذية ليزدا:
" إنها لحظة مهمة للناجين الذين انتظروا أكثر من عقد من الزمن حتى تُعالَج الجرائم المرتكبة بحقهم بما ينسجم مع طبيعتها الحقيقية. فعلى مدى سنوات، سافر الناجون إلى الخارج، وأدلوا بشهاداتهم أمام محاكم أجنبية، وأسهموا في قضايا بعيدة عن ديارهم، سعياً إلى تحقيق العدالة بشأن جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.
ولدى العراق الآن فرصة مهمة للبناء على هذه الجهود وإرساء مسار للعدالة يكون أقرب إلى المجتمعات الأكثر تضررًا. ولن يُقاس هذا القانون بمجرد الجرائم التي يعترف بها على الورق، بل بمدى قدرة الناجين، من خلاله، على الوصول إلى العدالة بصورة فعلية.
لقد أسهم الناجون وعائلات الضحايا والمجتمع المدني في إيصال مسار المساءلة إلى هذه المرحلة. وينبغي الآن أن تسهم تجاربهم بصورة أساسية في صياغة قانون قادر على تحقيق عدالة حقيقية وملموسة في العراق."

وتدعو يزدا مجلس النواب إلى إعطاء الأولوية للنظر في مشروع قانون الجرائم الدولية، وهي على استعداد للتعاون مع مجلس النواب والسلطات العراقية المعنية والناجين وأعضاء ائتلاف التعويضات العادلة ومنظمات المجتمع المدني وسائر الجهات المعنية طوال العملية التشريعية.

###

للاستفسارات الإعلامية، يرجى التواصل مع:
info@yazda.org

حول يزدا:

يزدا منظمة غير حكومية وغير ربحية تأسست عام 2014 استجابةً للإبادة الجماعية التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) المُعلن عن نفسه ضد الأيزيديين والأقليات الأخرى في العراق. تدير يزدا مجموعة من المشاريع في مجالات العمل الإنساني والعدالة والمناصرة والتنمية، وجميعها تتمحور في تصميمها وتنفيذها حول المجتمع والناجين. ومنذ تأسيسها، تعمل يزدا مع شركاء محليين ودوليين على تقديم خدمات إنسانية وخدمات متعلقة بالمساءلة والمناصرة للفئات الأقلية الضعيفة في العراق في إطار تعافيها في مرحلة ما بعد الإبادة الجماعية.

وتعمل المنظمة في العراق منذ تشرين الأول/أكتوبر 2014، ولديها مكاتب رئيسية في دهوك في إقليم كردستان العراق، ومكتب فرعي في سنجار في محافظة نينوى. يزدا مسجلة كمنظمة غير ربحية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والعراق وإقليم كردستان العراق. ومنذ إنشائها، تلقت يزدا دعمًا من العديد من الجهات المانحة، المؤسسية والفردية على حد سواء، ووصلت من خلال برامجها ومبادراتها إلى عشرات الآلاف من المستفيدين المباشرين وغير المباشرين.